قضايا الممنوع من الصرف والتوابع

دراسة نحوية صرفية

في كتاب الفوائد الضيائية

لعبد الرحمن الجامي

إعداد

الدكتور/ بندر الخالدي

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع: قضايا الممنوع من الصرف والتوابع.. دراسة نحوية صرفية في كتاب الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي.

حيث إنها تمثل مجموعة من الآراء النحوية والصرفية، اختارها الجامي من بين الشروح الكثيرة لكافية ابن الحاجب، وحيث إن هذه الساحة ساخنة تختلط فيها مسائل الخلاف النحوي بغيرها من المسائل؛ لذا حاولت قدر استطاعتي في هذه الدراسة أن أعرض لآرائه في مجموعة من القضايا النحوية والصرفية، ومن تلك القضايا التي سأتعرض إليها خلال ثنايا الدراسة ما يلي:

- **صرف العلم المؤنث الثلاثي.**
- **العلة في منع الألف والنون الاسم من الصرف.**
- **إعراب الممنوع من الصرف.**
- **عطف ما فيها أل على المنادى.**
- **العطف على الضمير المرفوع المتصل.**
- **العطف على الضمير المجرور.**
- **العطف على معمول عاملين مختلفين.**
- **العطف على اسم إن بالرفع.**

Summary :

This study came to shed light on the topic: issues barred from exchange and disciples .. Grammatical morphological study in the book benefits photosensitizers Abdul Rahman Jami .

In that they represent a range of views syntactic and morphological, chosen Jami among annotations many of adequate'm brow, as this scene hot mixed matters of controversy grammar other issues, so I tried as best I can in this study to introduce his views on a range of issues syntactic and morphological.

One of those issues that I will address them through the folds of the study include :

- **Exchange triangular flag feminine .**
- **What is wrong with the prevention of the Alpha and Nun the name of the exchange.**
- **Express banned from the exchange .**
- **The kindness of all advocated.**
- **Kindness to the report relating to the conscience.**
- **Kindness to drain conscience .**
- **Kindness to place two different factors .**
- **Kindness to name lifted.**

مُقَدِّمَة

حاول عبد الرحمن الجامي في كتابه الفوائد "الضيائية" أن يدلو بدلوه فيما يراه ذا فائدة من آراء سابقيه مثل: ابن الحاجب في كتاب "الكافية"، وسيبويه في "الكتاب" والزمخشري في "المفصل" وأبي علي الفارسي في "الإيضاح"، ودفعه إلى ذلك كثرة الشروح وتعدد الآراء.

ومن هذا المنطلق فإن الفوائد الضيائية تمثل مجموعة من الآراء النحوية والصرفية، اختارها الجامي من بين الشروح الكثيرة لكافية ابن الحاجب، وحيث إن هذه الساحة ساخنة تختلط فيها مسائل الخلاف النحوي بغيرها من المسائل، لذا حاولت قدر استطاعتي في هذه الدراسة أن أعرض لـ " قضايا الممنوع من الصرف والتوابع.. دراسة نحوية صرفية في كتاب الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي، وأن أقوم بجمعها وتتبعها ودراستها.

وقد جاءت الدراسة تحوي بين دفتيها ثماني قضايا هي:

- **صرف العلم المؤنث الثلاثي.**
- **العلة في منع الألف والنون الاسم من الصرف.**
- **إعراب الممنوع من الصرف.**
- **عطف ما فيها "أل" على المنادى.**
- **العطف على الضمير المرفوع المتصل.**
- **العطف على الضمير المجرور.**
- **العطف على معمول عاملين مختلفين.**
- **العطف على اسم "إن" بالرفع.**

القضية الأولي: صرف العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط:

قال الجامي: ("فهند" يجوز صرفه نظرا إلى انتقاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي أعنى: أحد الأمور الثلاثة، ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود سببين فيه)[١].

اختلف النحاة في الاسم المؤنث الساكن الوسط، نحو: "هند"، و"دعد" هل هو مصروف أو ممنوع من الصرف ؟ على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يجوز فيه الصرف وتركه، وترك الصرف أجود، وهو مذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه، والمبرد[٢]**، وابن السراج**[٣].

قال سيبويه: (واعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحريك لا ينصرف، فإنه سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود، وتلك نحو: "قدر"، و"عنز"، و"دعد"، و"جمل"، و"نعم"، و"هند"، وقد قال الشاعر:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ[٤]

فصرف ولم يصرف[١].

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٢٦/١ .

(٢) ينظر: المقتضب ٣٥٠/٣ .

(٣) ينظر: الموجز ١٩٨، والأصول ٨٥/٢ .

(٤) البيت في: ديوان جرير ٦٧، وملحق ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ١٧٨، وأدب الكتاب ٢٢٢، والكامل ٤٠٨/١، والخصائص ٦١/٣، ٣١٦، و المقتضب ٧٧/٢، و أمالي ابن الحاجب ١١٢/٢، وشرح قطر الندى ٣٣٠.

وسبب منعه من الصرف عند من منعه هو العلمية والتأنيث كما أن ما فيه علامة التأنيث فهو ممنوع من الصرف في كثير العدد وقليله. [٢].

والسبب في منع صرفه هو خفته؛ لأنه قد جاء على أقل الأصول، فكان ما فيه من الخفة معادلاً لثقل التأنيث[٣]**، وفيه رد إلى الأصل** [٤].

وقد جاء هذا الاسم مصروفا في قول الحطيئة:

ألا حَبَّذا هِنْدٌ وأرْضٌ بِها هِنْدُ وهِنْدٌ أتى مِنْ دونِها النَّأيُ والبُعدُ[٥]

وقول حاجب بن حبيب:

أعْلَنْتَ في حُبَّ جُمْلٍ أيَّ إعْلانِ وقَدْ بَدا شَأنُها مِنْ بعدِ كِتْمانِ[٦]

ويجوز عند أبي علي الفارسي صرف هند ومنعه من الصرف كما قال الجمهور لكن الأجود عنده صرفه قال: " من زعم أن القياس في دعد كان ألا يصرف دخل عليه في قوله هذا صرفهم لنوح ولوط

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٢ .

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٥٠، والإيضاح ٢٩٨ .

(٣) ينظر: المقتضب ٣/٣٥٠، والإيضاح ٢٩٨ .

(٤) ينظر: شرح المفصل ١/٧٠ .

(٥) البيت في: الديوان ١٤٠، والصاحبي ١١٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٤، والدرر ٥/٢٢١.

(٦) البيت في: المفضليات ٣٧٠، والأصمعيات ٢١٢، والمساعد ٣/٢٣ .

وهما أعجميان ومعرفتان، فإلزامهم الصرف لهما لخفتهما يقوي قول من صرف "هندًا" و"دعدًا" في المعرفة" [١].

وغلطه في هذا الخضرواي وقال: لا أعرف أحداً قال هذا قبله، وهو غلط.[٢]

وكذلك ذهب ابن يعيش إلى ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في تقوية الصرف في هذا الاسم، وحجته في ذلك هي أن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب، فإن العرب قد قالت: زلزلا، وجندلا فصرفتهما وإن كان المراد بهما زلزال وجنادل غير المصروفين؛ لأنهما بزنة " مفاعل " لكن العرب قد حذفت الألف منهما تخفيفاً، وما حذف من أجل التخفيف فهو في حكم المنطوق به. [٣]

وقد نسب الرضي إلى سيبويه، والمبرد، والزجاج الجزم بامتناع نحو هند من الصرف، فقال: " وإن سميت به مؤنثاً أو غيره فالزجاج والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوضعين، اللغوي والعلمي، فظهر فيه أمر التأنيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التأنيث، وما يسد مسد الساد"[٤].

أما الزجاج فهذا هو مذهبه، وأما سيبويه فهو يجيز الصرف ومنعه بدليل قوله: "أنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم

---

(١) ينظر: الإيضاح ٢٩٨ .

(٢) ينظر: الارتشاف ٤٤٠/١، و توضيح المقاصد ١٤٢/٤، والمساعد ٢٣/٣ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧٠/١ .

(٤) ينظر: شرح الرضي ١٣٥/١ .

تصرفه " [١]، وقال المبرد: " فأنت في جميع هذا بالخيار " [٢]، وهذا يرد قول الرضي الذي نسب فيه لسيبويه والمبرد الجزم بمنع هند من الصرف.

الثاني: مذهب الزجاج ونسب للأخفش [٣] وهو أنه يتحتم المنع [٤]؛ لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف[٥].

قال الزجاج بعد أن أورد البيت الذي استشهد به سيبويه وهو قوله:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزَرِهَا دَعْدٌ ولم يُغْذَ دَعْدُ بالعُلَبِ

وحيث صرف فيه الاسم " دعد " مرة ومنع في الأخرى: " وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط وكان مؤنثاً لمؤنث خف فصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف، وعليهم أن يُبينوا من أين يجوز الصرف وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف" [٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣٥٠.

(٣) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧.

(٤) ينظر :شرح السيرافي ٤/١٠٢ .

(٥) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨، ٦٩ .

(٦) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٨، ٦٩.

ويرى الزجاج أن صرف " دعد " في البيت على جهة الاضطرار، والنحاة مجمعون على أن ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر [١].

وقول الزجاج مردود من وجهين:

الأول: أنه سمع صرف الاسم الثلاثي الساكن الوسط في غير ضرورة، وذلك في بيت الحطيئة السابق:

ألا حبّذاً هندُ وأرضٌ بها هندُ وهِنْدٌ أتى مِنْ دُونها النّأيُ والبُعْدُ

إذ صرف " هند " في موضوعين من البيت، وليس من قبيل الضرورة؛ لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت[٢].

الثاني: أنه لا يعلم خلاف بين من مضي من الكوفيين والبصريين في جواز الصرف؛ وذلك لشهرة ذلك في كلام العرب؛ لأن هذا الاسم قد بلغ نهاية الخفة في قلة الحروف والحركات فقاومت خفته أحد الثقلين، وقد أسقطت العرب لقلة الحروف أحد الثقلين وذلك في صرفها إجماعاً لنوح ولوط، مع أنهما علمان أعجميان، وما ذلك إلا لنقصان الحروف، فكما سوغ نقصان الحروف الصرف فيما فيه علتان، فكذلك يجوز في هند ودعد تساويهما في تضمين السببين[٣].

الثالث: مذهب الفراء وهو أنه إذا كان هذا الاسم الثلاثي اسماً لبلدة كـ " فيد " لم يجز صرفه، وما لم يكن كذلك جاز، والعلة في ذلك

---

(١) ينظر : المصدر السابق ٦٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٧٠/١ .

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١٠٣/٤، والمقتصد ٩٩٥/٢ .

عنده العرب تردد اسم المرأة على غيرها فيسمون بـ (هند) و (دعد) أكثر من امرأة ولا يفعلون هذا في اسم البلدة فلم يكثر في الكلام كـ"هند" و"دعد"[١].

وكذلك اختلف النحاة في الاسم الثلاثي الساكن الأوسط إذا كان لمذكر وسمي به امرأة من حيث الصدق ومنعه منه، فقد ذهب ابن أبي إسحاق، وأبو عمر بن العلاء، والخليل بن أحمد[٢]، وسيبويه، ويونس بن حبيب، والفراء[٣]، والأخفش [٤]، والمازني[٥]إلى أنه لا يجوز صرفه، وتبعهم في ذلك ابن مالك[٦].

قال سيبويه: " إن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي أسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس"[٧].

وحجتهم في منع صرفه هي أن الأصل أن يسمى المؤنث بالمؤنث، والمذكر بالمذكر[٨]، فإن سمي المؤنث بالمذكر فقد أخرج

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٤٢/١٨، ٤٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٥١/٣ .

(٣) ينظر: معاني القرآن ٤٣/١، والارتشاف ٤٤٢/١ .

(٤) ينظر: المقتضب ٣٥١/٣ .

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣٥١/٣ .

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٣/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٣/٢.

من بابه إلى باب يثقل صرفه فكان بمنزلة المعدول[١] ورأوه أثقل من "هند" و"دعد".

واحتجوا كذلك بأن " مصر " غير مصروفة في القرآن الكريم؛ لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة، وذلك في قوله سبحانه وتعالى: " (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) [٢]، وأما قوله تعالى: (اهْبِطُوا مِصْراً) [٣]، فلم فلم يلتفتوا إليه، وقالوا هو مصر من الأمصار، وليس مصر بعينها[٤]. بعينها[٤].

وأجاز عيسي بن عمر، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عمر الجرمي صرف مثل: "زيد" إذا سمي به امرأة، وذهبوا إلى أن صرفه أولي من منعه وحكى الجواز عن يونس أيضاً.[٥]

قالوا: ".... نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكره، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل. فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف، كما أنا لو سمينا رجلاً أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف، وذلك أنك

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/٣٥١.

(٢) سورة الزخرف آية ٥١ .

(٣) سورة البقرة آية ٦١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٤٤، والبحر المحيط ١/٢٣٤، ٢٣٥ . ٢٣٥

(٥) ينظر: المقتضب ٢/٣٥٢، والارتشاف ٢/٤٤٢.

لو سميت رجلاً قدماً أو فخذاً أو عضداً لم يكن فيه إلا الصرف لخفة التذكر " [١].

وحجتهم هي أن هذا الاسم قد نقل من مذكر إلى مؤنث، فأثقل أحواله أن يصير مؤنثاً فيثقل بالتأنيث فقط، وكونه خفيفًا في الأصل من قبل أنه مذكر لا يوجب له ثقلاً أكثر من الثقل الذي في أصل المؤنث[٢]. فإذا جاز صرف " شمس" لامرأة وهو مؤنث في الحالين فصرف هذا من باب أولى[٣]

وقد ذكر عن المبرد أنه يجيز الصرف في " زيد " إذا سمي به امرأة، والصحيح أن المبرد ذكر القولين، لكنه لم يرجح قولاً على آخر، بل نص أن مذهب الخليل وسيبويه هو الفاشي[٤].

والراجح عندي أنه يجوز صرف "هند" و"دعد"، والمنع أجود، أما إذا كان الاسم ثلاثياً ساكن الوسط لمذكر في الأصل سمي به امرأة فالواجب فيه منع الصرف.

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/٣٥٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٤/١٠٣.

(٣) ينظر: المساعد ٣/٢٥.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث ص ١١٥.

القضية الثانية: العلة في منع الألف والنون الاسم من الصرف:

قال الجامي: " وللنحاة خلاف في أن سببيتهما لمنع الصرف: إما كونهما مزيدتين، وفرعيتهما للمزيد عليه، وإما مشابهتهما لألفي التأنيث، والراجح هو القول الثاني، ثم أنهما " إن كانا في اسم " يعني به ما يقابل الصفة فإن الاسم المقابل للفعل والحرف إما أن لا يدل على ذات ما، لوحظ معها صفة من الصفات كـ " رجل وفرس " أو يدل كـ " أحمر وضارب ومضروب " فالأول يسمى اسماً، والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة " [١].

ذهب البصريون إلى أن علة منع الألف والنون الاسم من الصرف مشابهتهما لألفي التأنيث[٢]،في أنهما زائدتان في آخر الاسم كما أن ألفي التأنيث كذلك [٣]، وإليه ذهب الفارسي[٤]،وابن جني [٥]، والزمخشري[٦]، وابن الحاجب[٧] .

([١]) الفوائد الضيائية ٢٣٩/١.

([٢]) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١٣٢/١، والارتشاف ٨٥٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢ .

([٣]) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٧/٢ .

([٤]) ينظر: الإيضاح ص ٣٠٨.

([٥]) ينظر: اللمع ص ١٠٧.

([٦]) ينظر: المفصل ص ١٧.

([٧]) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٠٦/١.

وذهب الكوفيون إلى أن العلة في منعهما الاسم من الصرف كونهما مزيدتين لا تلحقهما الهاء[١].

والمفهوم من كلام سيبويه، والمبرد أن الألف والنون تمنعان الاسم من الصرف لعلتين:

الأولى: مشابهة النون لألف التأنيث في "حمراء" قال سيبويه: "هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف (حمراء) لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون " [٢]، وقال المبرد: ".. وإنما امتنع من ذلك؛ لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف للتأنيث في قولك (حمرا) و (صفراء)، والدليل على ذلك أن الوزن واحد في السكون والحركة وعدد الحروف والزيادة، وأن النون والألف قد تبدل كل واحدة منهما من صاحبتها" [٣].

والثانية: أن النون بدل من ألف "حمراء"، قال سيبويه: ".. وكذلك (فعلان) الذي له (فعلي) عندهم لأن هذه النون لمّا كانت بعد الألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حيث أرادوا المذكر صارت بمنزلة الهمزة التي في (حمراء) لأنها بدل من الألف، ألا تراهم أجروا على

---

(١) ينظر: الارتشاف ٣/٨٥٦ .

(٢) الكتاب ٣/٢١٥، ٢١٦.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٣٥ .

هذه النون ما كانوا يجرون على الألف كما يجري على الهمزة ما كان يجري على التو هي بدل منها "[١]

وقال المبرد: "... وأما بدلها من الألف فقولك في (بهراء): بهرانى، وفي (صفاء): صفاتي، وكذلك فعلا الذي له (فعلي)، وإنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمرا " [٢]، واعترض الرضي على قول المبرد أن النون بدل من الهمزة في (حمراء) فقال: " وليس بوجه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها وأما صفاتي وبهراني فالقياس صفاوي، وبهرواي، كحمراوي، فأبدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينها، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو، وجرأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة، لحياني، ورقباني، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى"[٣].

واحتج البصريون لمذهبهم بامتناع قبول كل منهما التاء، فلا يقال: "سكرانة"، كما لا يقال: "حمراءة"، وأن بناء مذكر كل منهما مخالف لبناء مؤنثة، نحو: "سكران" و"سكرى" و"أحمر" و"حمراء"[٤].

---

(١) الكتاب ١٠٧/٢، ١٠٨.

(٢) المقتضب ٢١٩/١، ٢٢٠.

(٣) شرح الرضي ١٥٨/١ .

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١٣٢/١، وشرح الرضي ١٥٧/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٤١٧.

ورد ما ذهب إليه الكوفيون بتحقق الوصف والألف والنون الزائدتين في مثل: "ندمان"، و"عريان" ومع ذلك فإنهما مصروفان.[١]

والراجح عندي أن علة منع الألف والنون في منع الاسم من الصرف مشابهتهما لألفي التأنيث في عدم قبول تاء التأنيث، كما قال البصريون.

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١٣٢/١ .

القضية الثالثة: الممنوع من الصرف

قال الجامي: " وللنحاة خلاف في أن هذا الاسم في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف، فمنهم: من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً؛ لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعل، فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم أعني اللام أو الإضافة، قويت جهة الاسمية، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين، لأنه لا يجتمع مع اللام أو الإضافة، ومنهم من ذهب أنه غير منصرف مطلقاً، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسر إلى حالة، وسقط التنوين لامتناعه من الصرف، ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة كان الاسم غير منصرف وإن زالتا معاً أو زالت أحداهما كان منصرفا وبيان ذلك: أن العلمية تزول باللام أو الإضافة فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً، كما في (إبراهيم) وإن لم تكن شرطاً كما في (أحمر) بقيت العلتان على حالتهما وهذا القول أنسب ما عرف به المصنف غير المنصرف"[1].

([1]) الفوائد الضيائية ١/٢٥٠، ٢٥١

لا خلاف بين النحاة في أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه (أل) أو وقع مضافاً يجر بالكسرة[١]، ولكنهم اختلفوا في أنه في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه غير منصرف وهو مذهب سيبويه[٢].

قال سيبويه: " وجميع ما لا ينصرف إذا أُدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر؛ لأنها أسماء أدخل عليا ما يدخل على المنصرف " [٣].

وقال: " واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضيف أو أُدخلت فيه الألف واللام، وذلك أنهم أمنوا التنوين، وأجروه مجرى الأسماء[٤].

والمذهب الثاني: أنه منصرف مطلقا، وهو مذهب المبرد[٥]، والسيرافي[٦]، والزجاج[٧]، والزجاجي[٨]، وابن السراج[٩].

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١٤٦٥/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٤٦٥/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٢/١، ٢٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٢١/٣.

(٥) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ٩٤٣/١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٤٣/١، والهمع ٨٦/١ .

(٧) ينظر: الهمع ٨٦/١.

(٨) ينظر : السابق: ٨٦/١.

(٩) ينظر: الأصول ٧٩/٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٤٣/١.

قال الزجاجي: " فإن أدخلت على جميع ما لا ينصرف (الألف واللام) أو أضفته أنصرف، نحو قولك: " مررت بالأحمر والحمراء، والأشقر والشقراء "، " مررت بمساجدكم ومنابركم " وكذلك ما أشبهه[١] أشبهه[١]

والمذهب الثالث: أنه منصرف إذا زال أحد السببين أو كليهما وغير منصرف إذا بقي السببين مع اللام أو الإضافة نحو: الحمراء وغضبانكم، وهو اختيار ابن مالك[٢].

والمرادي[٣]، والأزهري[٤] ونقل عن أبي علي أنه لا يقول بصرف الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه (أل) والإضافي، ولا يمنعه منه[٥].

وقد علق عليه ابن الحاجب تعليقًا قاسيًا، قال: " وقول أبي علي قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف "[٦].

ولكن قول أبي على في "الإيضاح" يرد ما نقل عنه قال: " وإذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف، أو أضيق فإنه يُجر، كقولك:

---

(١) ينظر: الجمل ٢٢٠.

(٢) ينظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان١/ ١٤٣، ١٤٤.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣٤٥/١.

(٤) ينظر: التصريح ٨٥/١

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٢٥/١.

(٦))المصدر السابق ١٢٥/١.

مررت بالأحمر، وأحمر القوم، وبإبراهيم؛ لأن هذا موضع قد أمن فيه التنوين " [١].

واحتج من قال أنه غير منصرف بأن الصرف هو التنوين، ولا تنوين فيه، وأن الألف واللام والإضافة، لا يزلان شبه الفعل، لأنهما لا يحدثان فيه التعريف الممتنع وجوده في الفعل، فيعود إلى أصله بخلاف غيرهما من الخواص، كحروف الجر ونحوها[٢].

وأما من قال: إنه منصرف فاحتج لمذهبه من وجهين:

الأول: أن الجر من الصرف [٣].

والثاني: أنه بدخول الألف واللام والإضافة ضعف شبه الاسم بالفعل[٤].

والراجح عندي أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلته الألف واللام أو الإضافة ينصرف؛ لضعف شبهه بالفعل، ولدخول ما هو خواص الاسم عليه.

---

(١)الإيضاح ص ٥٨.

(٢) ينظر: شرح: ألفية ابن معطي ١٤٦٥/٢.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥٢٢/١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥٢٢/١، وشرح الرضي ١٨٠/١، ١٨١ .

القضية الرابعة: عطف ما فيه " أل " على المنادى المبني

قال الجامي ".. ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف عليه بحرف الممتنع دخول " يا " عليه والخليل بن أحمد، وهو أستاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب؛ لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادي مستقل، فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعراباً فصارت رفعاً، وأبو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لم يكون منادى مستقلا، فله حكم التبعية، وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب، وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف المذكور كالحسن أي: كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل أي: فأبو العباس مثل في اختيار رفعه، لإمكان جعله منادى مستقلاً ينزع اللام عنه، وإلا أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل (النجم والصعق) فكأبي عمرو أي: أبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب، لامتناع جعله منادى مستقلاً[١].

يجيز الخليل وسيبويه والمازني [٢] الرفع والنصب في يا زيد والحارث ويختارون الرفع.

---

(١) ينظر :الفوائد الضيائية ٣٣١/١، ٣٣٢ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢١٢/٤، والأصول ٣٣٦/١ .

قال سيبويه:"فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج:(يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) [١] فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث " [٢].

وحجتهم أنك إذا قلت: يا زيد والحارث، فهو بمنزلة قولك: يا زيد وحارث أي معطوفاً على لفظ زيدا[٣].

قال الزجاجي: " وهو الوجه، لأنه بمنزلة النعت " [٤].

واعترض المبرد على مذهب الخليل ومن تابعه، وأجاب عن هذا الاعتراض في حينه، حيث قال: "وحجة من اختار الرفع أن يقول: إذا قلت: يا زيد والحارث فإنما أريد: يا زيد ويا حارث، فيقال لهم: فقولوا: يا حارث: فيقولون: هذا لا يلزمنا؛ لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع فكلانا في هذا سواء"[٥].

والمفهوم من كلام المبرد أن الخلاف واقع فقط في الاختيار، أما الوجهان فمجمع على جوازهما.

---

(١) سورة سبأ آية ١٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٥ .

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٠٥.

(٤) الجمل ١٥٢.

(٥) المقتضب: ٤/٢١٢، ٢١٣.

ويجيز أبو عمرو بن العلاء وعيسي بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي[١] في المعطوف ذي الألف واللام النصب والرفع ويختارون النصب، رداً للاسم إلى أصله[٢]، كما ترد الإضافة والتنوين الاسم ذا الألف واللام إلى أصله[٣] فالألف واللام في قولك: يا زيد والحارث نظير الإضافة التي يرد فيها المنادى إلى الأصل، فكذلك الألف واللام ترد المنادى إلى أصله وهو النصب[٤]، واختيارهم للنصب حملاً للمعطوف على المعطوف عليه وهو النصب[٥] و "بأنه في المعنى منادى، لنيابة حرف النداء مناب " يا " والمنادى إذا كان معربا كان منصوبًا، فكذلك هذا "[٦]

ويخطئ ابن عصفور أصحاب هذه الحجة، من قبل أنه لا يحكم له بحكم المعرب إلا لو صحت مباشرته لـ " يا " فلما تعذر ذلك افترق عن المعرب في الحكم وصار كسائر التوابع[٧].

ومما روي فيه الرفع والنصب قول الشاعر:

ألا يا عمرو والضحك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق[١]

---

(١) ينظر: المقتضب ٢١٢/٤، الجمل ١٥٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠٥/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٢١٣/٤.

(٤) ينظر: التعليقة ٣٣٢/١.

(٥) ينظر: الجمل١٥٢.

(٦) شرح الجمل ٩٣/٢.

(٧) ينظر: شرح الجمل ٩٣/٢.

وقد قرئ قوله عز وجل: (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ) [٢] فقد قرئ " الطير " بالرفع والنصب ولكل منهما توجيهاته.

أما الرفع فقد وجه على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفا على لفظ " يا جبال "[٣]، كالوصف في قولك: يا زيد الظريف [٤].

الثاني: أن يكون معطوفا على الضمير المرفوع في " أوبي"[٥]، والمعنى: يا جبال رجعي التسبيح أنت والطير[٦]، وحسن ذلك لوجود الفصل بينهما بقوله " معه " والفصل يقوم مقام التأكيد[٧].

الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والخبر محذوف، أى: والطير تؤوب[٨].

أما النصب فقد خرج على أربعة أوجه:

---

(١) البيت في: معاني القرآن للفراء ٣٣٥/٢، والجمل ١٥٣، والأزهية ١٦٥، ١٦٥، واللمع ١٧٣، وشرح المفصل ١٢٩/١، وشرح قطر الندى ٢١٢، والهمع ٢٨٢/٥، والدر ١٦٨./٦

(٢) سورة سبأ آية ١٠ .

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٨٤/١.

(٤) ينظر: البيان ٢٧٥/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٣/٤.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٨٤/١، والبيان ٢٧٦/٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٢٦٣/٧.

الأول: أن يكون معطوفاً على موضع الجبال[١]، كأنه قال: دعونا الجبال والطير[٢].

الثاني: أن يكون " الطير " منصوبًا بفعل مضمر، تقديره: سخرنا له الطير. حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو[٣].

قال الفراء: " فيكون مثل قولك: أطعمته طعامًا وماء، وتريد: وسقيته ماء فيجوز ذلك " [٤].

الثالث: أن يكون منصوباً على أنه مفعول معه، كما تقول: قمت وزيداً أي: مع زيد فالمعنى في الآية: أوبي معه ومع الطير[٥].

الرابع: أن يكون معطوفاً على "فضلاً" فيكون التقدير: آتينا داود منا فضلاً والطير أي: وتسبيح الطير[٦].

أما المبرد فقد فصل في هذه المسألة، وفرق بين قولك: يا زيد والنضر وقولك: يا زيد والرجل، فاختار الرفع في الأول؛ لأن "أل" فيه غير معرفة[٧] فهي عارضة يجوز حذفها فكأن " النضر " إذا مجرد عن " أل " [٨].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٥/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/٤.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١٤٣/١.

(٤) معاني القرآن ٣٥٥/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/٤، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٣٤/٣ .

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٥٨٤/١، والتبيان ١٠٦٤/٢، والفريد ٥٨/٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣١٥/٣.

(٨) ينظر: شرح الرضي ٣٦٥/١.

وأنت إذا قلت: "يا زيد ونضر" لم يكن فيه إلا البناء على الضم، فيجرى ما فيه "أل" مجرى ما كان مجرداً منها [١].

واختار النصب في قولك: يا زيد والرجل [٢]؛ لأن الألف واللام فيه قد أفادتا معنى وهو معاقبة الإضافة، والمنادى المضاف يجب نصبه فكان المختار مع من يشابه النصب[٣]، قال ابن أبى الربيع: "وهذه التفرقة عندي حسنة" [٤].

ولم أجد هذا التفصيل من المبرد في كتابه: "المقتضب"، وإنما عرض المبرد فيه الخلاف فقط ثم قال: " والنصب عندي حسن على قراءة الناس " [٥].

والذي يظهر لي في هذه المسألة أن الوجهين جائزان؛ لوجود الأدلة على ذلك كما سبق، وقد يكون النصب أقوى.

---

(١) ينظر: الملخص ٤٦١/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣/٢، والتوطئة ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣/٢.

(٤) الملخص ٤٦١/١.

(٥) المقتضب ٢١٣/٤.

القضية الخامسة: العطف على الضمير المرفوع المتصل

قال الجامي: " وإذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزاً كان أو مستتراً لا المنفصل " أكد بمنفصل " أولاً ثم عطف عليه؛ وذلك لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً، من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عله بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكد أولاً بمنفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء مما اتصل به لكنه منفصل من حيث الحقيقة، بدليل جوازه إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً، وهو باطل.. هذا وأعلن أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح" [١].

قال سيبويه [٢]: " واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبت وعبد الله، الله، وذهبت وعبد الله وذهبت وأنا، لأن " أنا " بمنزلة المظهر، ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجئ في الشعر، قال الراعي:

فَلَمَّا لَحِقْنا والجِيَادُ عَشِيّةً دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ[١]

---

(١)الفوائد الضيائية ٤٧/٢، ٤٨.

(٢)الكتاب ٣٨٠/٢ .

يجيز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام مثل: قمت وزيد. فزيد معطوف على التاء في قمت.

والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر مع وصفه بالقبح[٢]، وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بقوله تعالى:(عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (٥) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (٦) وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى)[٣] فقد ذهب الفراء[٤]، وابن جرير الطبري[٥] إلى أن المعنى فاستوى محمد وجبريل عليهما السلام بالأفق الأعلى والواو هنا عاطفة عطفت الضمير المنفصل (هو) على الضمير المتصل وإن كان مستتراً فهو جائز في سعة الكلام واختياره.

وقول عمر بن الخطاب _رضي الله عنه_: " كنت وجار لي من الأنصار " [٦] وما رواه على _رضي الله عنه_: كنت أسمع رسول الله –ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر، فعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر [٧].

---

(١) البيت في: الديوان ١٣٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥، والكتاب ٢/ ٣٨٠، ولسان العرب (ع ز ا) .

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤، ٤٧٥

(٣) سورة النجم الآيات ٥: ٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣/٩٥.

(٥) ينظر: جامع البيان ٢٦، ٢٧ .

(٦) رواه البخاري، كتاب المظالم ٥م ١١٤/ رقم ٢٤٦٨ .

(٧) رواه البخاري: كتاب فضائل الصحابة ٢٢/٧ رقم ٣٦٧٧.

وتابع الواسطي الضرير البصريين في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بفاصل أو تأكيد حيث قال: " فإذا كان المضمر متصلاً مرفوعاً لم يجز أن تعطف عليه حتى تؤكده تقول: قم أنت وزيد وإنما وجب التأكيد؛ لأن الفعل مع الفاعل بمنزلة الشيء الواحد فإذا قلت: قم وزيد من غير تأكيد توهم أنك عطفت اسماً على فعل، وذلك لا يجوز، وإنما لم يجز أن تعطف الفعل على الاسم ولا الاسم على الفعل؛ لأن العطف نظير التثنية فكما لا تثني اسمًا مع فعل، ولا فعل مع اسم، ولا اسمين مختلفين فكذلك لا تعطف اسماً على فعل، ولا فعلاً على اسم"[١].

وإليه ذهب ابن عصفور[٢]، وممن اختار مذهب البصريين أيضاً الرضي[٣]، وابن مالك الذي قال:

وإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ[٤]

قال ابن عقيل شارحاً قول ابن مالك هذا: " إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ويقع الفصل كثيرًا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)[٥]، فقوله: " وآباؤكم " معطوف على الضمير

---

(١) ينظر :شرح اللمع ١، ٨ .

(٢) ينظر: شرح الجمل ٢٤١/١، ٢٤٢

(٣) ينظر :شرح الرضي ٣١٩/١.

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك ٩٣.

(٥) سورة الأنبياء آية ٥٤.

الضمير في: " كنتم " وقد فصل بـ " أنتم "، وورد أيضاً الفصل بغير الضمير وإليه أشار بقوله: "أو فاصل ما " وذلك كالمفعول به: أكرمتك وزيد ".. ومثله الفصل بلا النافية كقوله تعالى: (مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا) [١] **فـ " آباؤنا " معطوف على "نا " وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بلا"**[٢].

أما الزجاج [٣]**، وأبو بكر بن السراج** [٤]**، وأبو جعفر النحاس**[٥]**، النحاس**[٥]**، وابن جني**[٦] **والصيمرى**[٧]**، ومكي بن أبي طالب القيسي**[٨]**، القيسي**[٨]**، والجرجاني** [٩]**، والزمخشرى** [١٠]**، والعكبري** [١١]**، وابن يعيش**[١٢]**،**

---

(١) سورة الأنعام آية ٤٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٣٧/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠/٥.

(٤) ينظر: الأصول ٧٨/٢، ٧٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٢١٣.

(٦) ينظر: اللمع ١٥٦.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٣٩/١، ١٤٠.

(٨) ينظر: إعراب مشكل القرآن ٦٩٢.

(٩) ينظر: المقتصد ٩٥٧/٢ .

(١٠) ينظر: المفصل ١٢٤.

(١١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٢/١، ٥٤٦، ٩٠٨/٢ .

(١٢) ينظر: شرح المفصل ٧٦/٣.

وابن عصفور[١]، فقد أجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل بالفعل دون فاصل أو تأكيد في ضرورة الشعر، قال ابن عصفور: " لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:

قلت إذا أقبلت وزهْرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا"[٢]

فزهر معطوف على الضمير في أقبلت، من غير تأكيد ولا طول.

وقول الآخر:

وَرَجَا الأَخَيطلُ مِن سفاهةِ نفسه ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا[٣]

فأب معطوف على الضمير في يكن من غير تأكيد ولا طول[٤].

طول[٤].

وكذلك أجاز ابن مالك العطف على الضمير المتصل بدون فاصل أو تأكيد على ضعف في ضرورة الشعر قال:

وإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَّا وبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ (٥)

---

(١) شرح الجمل ٢٤٦/١.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٨، وشرح المفصل ٧٦/٣، واللمع ص ١٨٤، شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٧، وشرح التصريح ١٥١/٢، وهمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل: ٢٤٦/١.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك.

قال ابن عقيل شارحاً ذلك: (وقد ورد في النظم كثيراً العطف على الضمير المذكور بلا فصل، وقد ورد ذلك في النثر قليلا) [١]**، وإليه ذهب الأزهري**[٢]**.**

والذي أراه جواز الوجهين الأول جواز العطف إذا كان هناك فاصل أو تأكيد؛ لأن النحاة لم يختلفوا عليه، والثاني جواز العطف دون وجود فاصل أو تأكيد لوروده في كلام العرب وشعرهم.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٨/٣، ٢٣٩.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١٥١/٢ .

القضية السادسة: العطف على الضمير المجرور

قال الجامي: " وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض، حرفاً كان أو اسماً؛ لأن اتصال المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، وليس للمجرور ضمير منفصل، كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مذلة، ولا يكفي بالفصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكتفي به، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول " نحو مررت بك وبزيد " و "المال بيني وبين زيد" والمعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، وجره بالأول، والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم: (بيني وبينك) إذ (بين) لا يضاف إلا إلى المتعدد.

وقيد: جره بالثاني، كما في الحرف الزائد في (كفي بالله)، وهذا الذي ذكرناه أعني إعادة الجار في حالة السعة، والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً، وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار.." [١].

---

(١) الفوائد الضيائية ٤٨/٢، ٤٩ .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك: "مررت بك وزيد"، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[١].

واستدل الكوفيون لمذهبهم بقول الله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[٢] بالخفض، وقوله تعالى: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) [٣] فما: في موضع خفض؛ خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقوله تعالى: (لَكِنْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ)[٤].

فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني الأنبياء عليهم السلام[٥].

وقول الشاعر:

فَاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ[٦]

---

(١) ينظر: الإنصاف ٤٦٣/٣ .

(٢) سورة النساء آية ١.

(٣) سورة النساء آية ١٢٧.

(٤) آل عمران آية ٧.

(٥) ينظر :الإنصاف ٤٦٣/٢.

(٦) البيت بلا نسبة في: الخزانة ١٢٣/٥، ١٢٦، ١٢٨١، ١٢٩، ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ٢١٧/٢، وشرح المفصل ٧٨/٣، ٧٩، والكتاب ٤٠٤/٢، والهمع ١٥٨، والمقرب ٢٣٤/١.

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في " بك " والتقدير: بك والأيام [١].

وقول الآخر:

أكُرُّ على الكَتيبةِ لا أُبالِي أحَتْفي كان فيها أم سِواها[٢]

فعطف " سواها " بـ"أم" على الضمير في " فيها " والتقدير: أم في سواها [٣].

وقول الآخر:

تُعَلّقُ في مِثْلِ السّوَارِي سُيُوفُنَا

وما بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نفانِفُ(٤)

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوط في " بينها " والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف... [٥].

وأما البصريون فقد احتجوا لمذهبهم بأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور – والضمير المجرور إذا كان مجروراً اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا

---

(١) ينظر: الإنصاف ٣٦٤/٢.

(٢) البيت في: الخزانة ٤٣٨/٢، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٥٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٢ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٦٤/٢.

(٤) البيت لمسكين الدرامي في:ديوانه ٥٣، وبلا نسبة في:شرح عمدة الحافظ ٦٦٣، وشرح المفصل ٧٩/٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٤٦٥/٢ .

يكون إلا متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب – فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[١]، وهو أقوى أدلتهم والاعتماد عليه[٢].

وممن قال بقول الكوفيين: يونس[٣]، وقطرب[٤]، والأخفش في أحد قوليه[٥]،وأبو على الشلوبين[٦]،وابن مالك[٧]،وابن هشام[٨]، والزبيدي[٩]، وغيرهم، وأجازه سيبويه في الشعر [١٠].

أما البصريون ومن تابعهم فلا يجيزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار إلا في الضرورة الشعرية، ولذلك ردوا ما ذهب إليه الكوفيون وأولوا ما أتوا به بتأويلات عدة[١].

---

(١) ينظر: المصدر السابق٢/٤٦٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢/٤٦٧ .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٨/٤٢، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٥.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٤، شواهد التوضيح ٥٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٨/٤٢، وشرح التسهيل ٣/٣٧٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٤٩، والمساعد ٢/٤٧٠ .

(٧) ينظر: التسهيل ١٧٧، وشواهد التوضيح ٥٣.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٥٢ .

(٩) ينظر: ائتلاف النصرة ٦٣.

(١٠) ينظر: الكتاب ٢/٤٠٣، ٤٠٤ .

أما مذهب البصريين فقد قال به ابن السراج، فقال: " ولا يجوز عطف الظاهر على المكنى الجار، نحو: مررت به وعمرو إلا أن يضطر الشاعر" [٢]، ومما أخذ برأي البصريين أيضاً ابن يعيش[٣]وابن الحاجب [٤]، والرضي [٥] والاسفراييني[٦]، وابن الناظم[٧]،وابن أبي الربيع[٨]، وابن جمعة الموصلي [٩]، والشيخ خالد الأزهري[١٠]، وابن عصفور الذي نص على أنه لا يجوز أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار قال: " وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض، نحو قولك: "مررت بك وبزيد" ولا يجوز أن تقول: "مررت بك وزيد" والسبب في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو

---

(١) ينظر: الإنصاف ٤٦٧/٢، ٤٧٤، والتبصرة والتذكرة ١٤٠/١، وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٥٩، ٢٦٠ .

(٢) ينظر: الأصول ٧٩/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧٢/٣ .

(٤) ينظر: شرح الرضي ٦٥/٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٦٥/٣ .

(٦) ينظر: لباب الإعراب ٤٠٨.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٤٦ .

(٨) ينظر: البسيط ٣٤٤/١.

(٩) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٧٩٧/٢، ٧٩٨.

(١٠) ينظر: شرح التصريح ١٥١/٣.

عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف، إذ لا يتصور أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله" [١].

والذي يظهر لي في هذه المسألة أنه يجوز الوجهان:

الأول: عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور مع إعادة الجار.

الثاني: عطف الاسم الظاهر على الضمير دون إعادة الجار؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه، وإن كان هذا الوجه أقل من الأول.

---

(١) شرح الجمل ٢٤٣/١.

القضية السابعة: العطف على معمول عاملين مختلفين

قال الجامي: " وإذا عطفت أي إذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بأن عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد، وقال بعض شارحي اللباب: الأظهر عندي أن العطف هاهنا محمول على معناه اللغوي، أي: إمالة الاسمين نحو العاملين، وأكثر الشارحين على أن المعنى على معمولي عاملين، وإنما قال: "على معمولي عاملين" لا على معمولي عامل واحد، فإنه جائز اتفاقاً نحو: "ضرب زيد عمرا وبكر خالدا"، ولا على أكثر من اثنين فإنه لا خلاف في امتناعه. مختلفين أي غير متحدين، بأن لا يكون الثاني عين الأول، وذلك لدفع توهم من يتوهم أن مثل: (ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالداً) من هذا الباب مع أنه ليس منه، لعدم تعدد العامل فيه، إذ العمل هو الأول والثاني تأكيداً له.

وذلك العطف كما وقع في قولهم " ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة "، وفي قول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا[1]

وهذا وإن كان بحسب الظاهر جائز لكنه " لم يجز " عند الجمهور بحسب الحقيقة لأن الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام

([1]) البيت من المتقارب وهو في: الكتاب ٣٣/١، والأمالي الشجرية ٢٩٦/١، والإنصاف ٢٧٨/٢، وشرح المفصل ٢٦/٢، ٢٧، والمقرب ٢٣٧/١، والمغني ٢٩٠/١، والهمع ٥٢/٢ .

عاملين مختلفين " خلافاً للفراء " فإنه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها، ولا يقتصر على صورة السماع بل يعملها وغيرها، وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور " إلا في نحو: "في الدار زيد والحجرة عمرو"، و"إن في الدار زيداً والحجرة عمراً". يعني: إلا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب لمجيئة في كلامهم، واقتصد الجواز على صورة السماع، ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فإنه لا يجوز هذا، العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً، بل يجعلها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو قوله تعالى: (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ)[١] بجر (الآخرة) كما جاء في بعض بعض القراءات، أي عرض الآخرة" [٢]

اختلف النحاة في هذه المسألة على خمسة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً وهو قول الخليل[٣] وسيبويه، وهشام الضرير [٤]
(٤)

---

(١) سورة الأنفال آية ٦٢

(٢))الفوائد الضيائية ٢/٥٢/٥٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٣/٢٧.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/٦٥٩، وينظر: هشام بن معاوية حياته، آراؤه منهجه ٣٠٩ .

والمبرد[١] ونسب للأخفش وصححه ابن مالك [٢]، وقد أورد سيبويه بيتي الأعور الشني:

هَوِّنْ عليكَ، فإنّ الأُمُورَ بِكَفّ الإلَه مقاديرُها

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّها ولا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأمُورها [٣]

برواية " ولا قاصر ".

وكذلك أورد بيت النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِحَاحاً ولا مستنكراً أن تُعقَّرا(٤)

برواية " ولا مستنكر " بالرفع أيضاً.

وقال: " إن شئت نصبت فقلت: ولا مستنكراً أن تعقرا، ولا قاصراً عنك مأمورها، على قولك: "ليس زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً"، وتقول:" ما كل سوداء ثمره ولا بيضاء شحمه " وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت " كل" فقلت ولا كل بيضاء قال الشاعر:

أكُلّ امرِئٍ تَحسَبينِ امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللّيلِ نارا

---

(١) ينظر: المقتضب ١٩٥/٤، و الكامل ٣٧٥/١، ٣٧٦، ١٠٠٢/٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٣/٣.

(٣) البيتان من المتقارب وهى في: الكتاب ٣٢/١، والمقتضب ١٩٦/٤، ٢٠٠، والعقد الفريد ١٤١/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩، والتبصرة والتذكرة ١٩٦/١، وأمالي ابن الحاجب ١٠٥/٣

(٤) البيت من الطويل وهو في: الديوان ٥٠، والكتاب ٣٢/١، و المقتضب ١٩٤/٤، ٢٠٠، وجمهرة أشعار العرب ٧٨٥/٢، وأمالي المرتضي ٢٦٨/١، وشرح أبيات سيبويه ١٠٨، والخزانة ١٨١/٧

فاستغنيت عن تثنية[١] كل بذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب[٢].

والمفهوم من كلام سيبويه أنه يجيز الجر ولكن لا على العطف على معمولي عاملين مختلفين، وإنما بإضمار حرف الجر فيما أوهم جواز ذلك فإذا قيل: "ما زيد بقائهم ولا قاعد عمرو" فهو على تقدير الباء قبل " قاعد "، وهكذا يفعل عنده بقول العرب " ما كل سوداء فقرة ولا بيضاء شحمة ".

ومن قال: " ولا قاصر عنك مأمورها " ولا " مستنكر أن تعقرا " بالجر فيهما فتقديره على قول سيبويه: " ما منهيها بآتيك ولا قاصر مأمورها " فتكون الهاء في مأمورها عائدة إلى المنهي وإن كان المنهي مذكراً في اللفظ إلا أنه مضاف إلى المؤنث فاكتسب منه التأنيث فيكون المنهي متصلاً بالأمور، فإذا رد إلى المنهي فكأنه قد رد إلى الأمور فكأنه قال: فليس بآتيك منهيها، على معنى: فليس بآتيك الأمور، وقد حمل سيبويه هذا على قول الأعشى:

وَتَشْرَقُ بالقول الذي قَدْ أذعْتَهُ كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدّمِ(٣)

الدّمِ(٣)

---

(١) يقصد التكرير .

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣/١.

(٣) البيت من الطويل وهو في: الديوان ١٧٣، والكتاب ٢٥/١، والمقتضب ١٩٧/٤، ١٩٩، والكامل ٦٦٨/٢، والأصول ٧٠/٣، ٧٤ ، والخصائص ٤١٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٧٨/٣، والهمع ٢٧٩/٤، وشرح الأشموني ٢٤٨/٢ .

حيث أنث الفعل مع أن الفاعل وهو قوله " صدر " مذكر لكنه مضاف إلى مؤنث فاكتسب منه التأنيث[١].

وأما قول النابغة: " ومستنكر أن تعقرا " فالعقر يعود إلى الخيل غير أنه جعل الرد بمنزلة الخيل فجعل عقرها من سبب الرد[٢].

وإنما تأول سيبويه هذا التأول للتخلص من العطف على معمولي عاملين، ولا يكون له ذلك إذا لم يقدر الهاء من " مأمورها " راجعة إلى المنهي[٣].

وقال ابن السراج: (العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك) [٤].

واحتج المانعون بأن حرف العطف إنما هو خلف عن العامل ونائب عنه ما قام مقام غيره فهو بلا شك أضعف منه وحينئذ لا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر فيحمل لأجل هذا وعلى حذف المضاف[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب ٥٦٩/٤، والتعليقة ١٠١/١، ١٠٢، والإفصاح ٢١٧.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٧٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٣.

(٤))الأصول: ٥٧/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢٧/٣.

الثاني: الجواز مطلقا، وهو مذهب جماعة منهم الكافيجي وقيل: إن منهم الأخفش أيضاً[١].

وعلل الكافيجي لذلك (بأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا تحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وهو جائز) [٢].

الثالث: جواز العطف: إن كان أحد العاملين جاراً واتصل المعطوف بالعاطف نحو: "إن في الدار زيداً والحجرة عمراً"، ونحو: "مر زيد بعمرو وخالد ببكر"، فالشرط أن يتقدم المجرور المعطوف سواء تقدم المجرور عليه أو تأخر، وهو المذهب المشهور عن الأخفش[٣].

وهو أيضاً مذهب الفراء[٤]، والكسائي[٥]، والزجاج[٦]، وتبعهم ابن مضاء القرطبي[٧]،وأبو بكر بن طلحة[٨].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٦٥٩/٢، والمغني ٦٣٢.

(٢) شرح قواعد الإعراب ٨٦.

(٣) ينظر: المقتضب ١٩٥/٤، وشرح السيرافي ١٧٤/١ .

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٩٦/١، ٤٥/٣ .

(٥) ينظر: الارتشاف ٦٥٩/٢، والمغني ٦٣٢ .

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٠/٤، ٤٣١ .

(٧) ينظر: الارتشاف ٦٥٩/٢ .

(٨) ينظر: الارتشاف ٦٥٩/٢ .

فالأخفش يجيز: "قام زيد في الدار والقصر عمرو " بتقديم المجرور على المرفوع؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد، ولا يجيز: "قام زيد في الدار وعمرو القصر" لئلا يفصل بين الجار والمجرور(١).

وعليه فإن من أجاز العطف على معمولي عاملين لم يجعل الهاء في كلمة مأمورها في قول الأعور الشني عائده إلى المنهي، ولم يحتج إلى هذا التأويل،ولم يقدر أيضاً ليس تقديرها كما قدرها سيبويه، وإنما يرفع " مأمورها " بالعطف على اسم ليس بالواو ويجر قاصر بالعطف على آتيك(٢).

واحتج أصحاب هذا المنهج بقوله تعالى: (إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)(٣).

حيث قالوا: إن " اختلاف الليل والنهار " مجرور بالعطف على المجرور الذي قبله ثم قال بعد ذلك " وتصريف الرياح آيات " في

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٧٤/١، والتبصرة والتذكرة ١٤٥/١، وشرح الجمل ٢٥٦/١ .

(٢) ينظر: التعليقة ١٠٢/١.

(٣) سورة الجاثية آية ٣، ٤، ٥.

قراءة من قرأ بكسر " آيات " فتكون الواو من تصريف نائبه مناب " في " ومناب " إن كأنه قال: وإن في تصريف الرياح آيات[١].

وقوله تعالى: (آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) بالكسر منصوب بالعطف على ما عملت فيه: "إن" فتكون الواو على هذا قد عطفت على عاملين: أحدهما جار وهو " في " وثانيهما ناصب وهو " إن " [٢].

وقد خطأ المبرد الأخفش، ورد هذه القراءة، ورفع " آيات " الثانية والثالثة فقال: "وقد قرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا:(وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ) فجعل " آيات " في موضع نصب، وخفضها لتاء الجميع فحملها على " إن " وعطفها بالواو، وعطف اختلافاً على "في" ولا أرى ذا في القرآن جائزاً؛ لأنه ليس بموضع ضرورة "[٣].

وإذ كان التخلص من العطف على عاملين هو الذي جعل المبرد يقول هذا فقد وقع فيما فر منه؛ لأنه جر " اختلاف " بالعطف على ما عملت فيه " في "، ورفع "آيات" بالابتداء عطفاً على موضع "إن" كما يقال: "إن زيدا في الدار والقصر عمرو"، وهذا عطف على عاملين أيضاً وهى " في " وموضع إن وهو الابتداء[٤].

---

(١) ينظر: شرح الجمل ٢٥٦/١.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤٥/١.

(٣) الكامل: ٣٧٥/١، ٣٧٦، وينظر:المقتضب ١٩٥/٤.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١٧٥/١، والتبصرة والتذكرة ١٤٦/١.

وقد خرجت الآية على ثلاثة أوجه، وهى:

الأول: أن " في " مقدرة في قوله تعالى: (واختلاف الليل والنهار) وعليه فيكون العمل لها، ومما يؤيد هذا أن في قراءة عبد الله بن مسعود التصريح بـ " في " وحينئذ قالوا ونائبه مناب عامل واحد وهو الابتداء أو إن [١]، وإنما ساغ حذف " في " لتقدم ذكرها في الآيتين قبلها [٢].

الثاني: وهو خاص بقراءة النصب في " آيات " أنه على إضمار " إن " و " في " وقد رد هذا الوجه بأن إضمار " إن بعيد [٣].

الثالث: أنه ليس في انتصاب " آيات " عطف على عاملين بل النصب على التوكيد للأولي. فهو تكرير للتأكيد، إذا هو بمنزلة قولك: "إن الدار زيدا والبيت زيدا"، وهذا جائز بالاتفاق؛ لأنه بمنزلة قولك: "إن زيداً في الدار والبيت"[٤].

قال ابن السراج: " فأما من ظن أن من جر " آيات " في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه، وإنما نظير ذلك قولك: إن في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين فإعادة علامة تأكيد،

---

(١) ينظر: المغني ٦٣٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣٠٤/١٤، و الفريد ٢٨٠/٤ .

(٣) ينظر: المغني ٦٣٣.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٤٦/١.

وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام، كما تعاد "إن" إذا طال الكلام... " [١].

القول الرابع: وفيه تفصيل بين أن يتقدم المجرور في المتعاطفين نحو: "إن في الدار زيدًا والحجرة عمر" أفتجوز المسألة، أو لا يتقدم المجرور فتمتنع نحو: "إن زيداً في الدار والحجرة عمراً"، وهو مذهب أبي الحجاج الأعلم[٢]**، وحجته أنه في المثال الثاني لا يستوي آخر الكلام وأوله، أي لا تستوي الجملتان، فإذا قيل: في الدار زيد والحجرة عمرو بتقديم الخبر في المعطوف عليه على المخبر عنه جاز، لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبر على المخبر عنهما**[٣].

وألزمه الرضي تجويز مثل: "زيد خرج غلامه وعمرو أخوه"، و"إن زيداً خرج غلامه وبكرا أخوه"؛ لاستواء أول الكلام وآخره وهو غير جائز[٤].

القول الخامس: أنه يجوز العطف على معمولي عاملين إذا كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعني.

---

(١) الأصول: ٧٤/٢، ٧٥ .

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب ٣٣/١، وشرح الرضي ٣٤٧/٢، والارتشاف ٦٥٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣٤٧/٢، والارتشاف ٦٥٩/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢٤٧/٢.

فإذا كان كذلك جاز العطف نحو: "كان زيد في الدار وعمرو الحجرة"، و"كان زيد في الدار والحجرة عمرا"، وهو مذهب ابن الطراوة[١].

والراجح عندي أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين في نحو: "في الدار زيد والحجرة عمر" وكما في الصفة التي أشار إليها أصحاب القول الثالث؛ لأن القول بالجواز لا يؤدى إلى التكلف والتأويل.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢/٦٦٠، وابن الطراوة النحوي ٢٨٣.

القضية الثامنة: العطف على اسم " إن " بالرفع

قال الجامي: " يشترط في العطف على اسم " إن " المكسورة بالرفع " مضي الخبر" أي: ذكر خبرها قبل المعطوف " لفظًا" مثل: (إن زيدا قائم وعمرو) أو تقديراً مثل: (إن زيداً وعمرو قائم) أي: أن زيداً قائم وعمرو قائم؛ لأنه لو لم يمض الخبر قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على إعراب واحد، مثل (إن زيداً وعمرو ذاهبان) فإنه لاشك أن (ذاهبان) خب عن كل من المعطوف والمعطوف عليه.

فمن حيث أنه خبر عن اسم (إن) يكون العامل في رفعه (إن) ومن حيث أنه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء، فيلزم اجتماع عاملين أعني (إن) والابتداء على رفعه وهو باطل – خلافًا للكوفيين فإنهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر، فإن (إن) عندهم لا تعمل إلا في الاسم، والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول (إن) عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على إعراب واحد"[١].

ذهب البصريون إلى أن العطف على اسم " إن " قبل مضي الخبر لا يجوز وأجاز ذلك الكوفيون، على خلاف بين الكسائي والفراء، حيث ذهب الكسائي إلى جوازه على كل حال، سواء ظهر عمل " إن " في الاسم أو لم يظهر، وذهب الفراء إلى أن ذلك خاص بما لا يظهر فيه الإعراب.

---

(١) الفوائد الضيائية ٣٤٢/٢، ٣٤٣.

قال الفراء: " لا أستحب أن أقول:"إن عبد الله وزيد قائمان"، لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف " إن " وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:

مَنْ يَكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنِّي وَقيَّارٌ بهَا لغَرِيبُ(١)

وقيار: ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته: " إن عمراً وزيد قائمان؛ لأن "قيار" قد عطف على اسم مكني عنه، والمكني لا إعراب له، فسهل ذلك فيه كما سهل في "الذين" إذا عطفت عليه " الصابئون" وهذا أقوى في الجواز من الصابئون؛ لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال، والذين قد يقال اللذون فيرفع في حال"(٢).

واحتج الكوفيون لمذهبهم بقوله تعالى:(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)(٣)، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)(٤)، في قراءة من رفع

---

(١) البيت من الطويل وهو في: الكتاب ٣٨/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١، والكامل ٤١٦/١، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١، ٥٣٠/٢، والتعليقة ٩٨/١، والمحتسب ١٦٥/٢، والتبصرة والتذكرة ٢١٠/١، والإنصاف ٩٤/١.

(٢) معنى القرآن ٣١١/١.

(٣) سورة المائدة آية ٦٩.

(٤) سورة الأحزاب آية ٥٦.

(ملائكته) وقول بعض العرب: " إنهم أجمعون ذاهبون " و " إنك وزيد ذاهبان " [١]، وقول الشاعر:

خليلي هل طبٌّ فإنّي وأنتما وإنْ لم تَبُوحَا بالهوَى دَنِفَانِ(٢)

وكذلك استدل الكوفيون على مذهبهم بالقياس فقالوا: قد أجمعنا على أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" النافية للجنس نحو " لا رجل وامرأة أفضل منك " فكذلك مع "أن"لأنها بمنزلتهما، حتى لو كانت "إن " للإثبات، و" لا " للنفي؛ لأن العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره، ومما يدل على ما ذهبنا إليه أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر بالإجماع، فكذلك ينبغي أن يكون قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا، إذ قد عرف عنا أن " إن " لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما هو مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها، ولو كانت " إن " هي العاملة في الخبر عندنا لما صحت المسألة لاجتماع عاملين، وهذا ممتنع، لكننا لا نقول بذلك،فصح ما ذهبنا إليه[٣].

أما البصريون فقد احتجوا لمذهبهم بأن قالوا: إنك إذا قلت:"إنك وزيد ذاهبان " وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٩٠.

(٢) البيت من الطويل وهو في: شرح التسهيل ٢/٥٠، وشرح الشواهد للعيني ١/٢٨٦، والتصريح ١/٣٢٩، وشرح وشواهد المغني ٢/٨٦٦، وشرح الأشموني ١/٢٨٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ١/١٨٦، و ائتلاف النصرة ١٦٧.

أن يكون عاملا في خبر " زيد " وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو جاز العطف قبل تمام الخبر، لوجب أن يعمل في اسم واحد عاملان،وهى " إن " والابتداء وهذا لا يجوز[١].

والعطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل تمام لكلام فاسد، فإذا قلت: "إن زيداً وعمرو قائمان" وحذفت خبر "زيد" فإن الكلام لا يتم إلا بخبر " عمرو " فلم يجوز العطف قبل تمامه؛ لأنه هو الذي بينه[٢].

ورد البصريون أدلة الكوفيون التي احتجوا بها على مذهبهم، حيث قالوا في قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ....) ليس للكوفيين حجة فيه؛ لأن هذه الآية يمكن تخريجها على عدة أوجه:

الوجه الأول: وهو مذهب سيبويه، والخليل، ونحاة البصرة أن يكون في الآية تقديم وتأخير، فيكون " الصابئون " محمولاً على التأخير ومرفوعاً بالابتداء والتقدير: "إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى كذلك:، أي: من آمن بالله واليوم والآخر فلا خوف عليهم.

قال سيبويه: " وأما قوله عز وجل: " والصابئون " فعلي التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: " والصابئون " بعد ما مضي الخبر قال الشاعر بشر بن أبي حازم:

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٨٧/١، وشرح ألفية ابن معطي ٩٥٥/٢.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة ١٦٨.

وَإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم ... بُغَاةٌ مَا بَقِينا فِي شِقَاق(١)

كأنه قال: بغاة ما بقينا وأنت"(٢)، أي: وأنتم كذلك، وهذا الوجه الوجه ضعيف عند ابن عصفور لما فيه من الفصل بين اسم إن وخبرها(٣).

الوجه الثاني: أن خبر إن مضمر دل عليه الثاني، ويكون العطف بالصابئين إنما جاء بعد تمام الكلام وانقضاء اسم " إن " وخبرها(٤)، كأنه قيل: "إن الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون على قول قول من يقول إنهم مسلمون ويعذبون على قول من يقول: إنهم كفار(٥).

وكذلك في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّـهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) " على قراءة من رفع " ملائكته "، فخبر " إن " محذوف تقديره: إن الله يصلي، وأغنى عنه خبر الثاني.

---

(١) البيت من الوافر وهو في: الديوان ١٦٥، والكتاب ٢٩٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/٢، والتبصرة التذكرة ٢١٠/١، والكشاف ٣٥٤/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٠/١، ٢٩١.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٤٥١/١.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٥٩/٤.

وكذلك لو قلت: " إن زيدا وعمرو منطلق" فـ "عمرو" مبتدأ، و"منطلق" خبر، وخبر "إن" محذوف لدلالة الثاني عليه، أو يكون "منطلق" خبر لـ " إن " وخبر "عمرو" محذوف[١].

وهو رأي الأخفش[٢]، وهشام الضرير[٣]،والمبرد [٤].

قال ابن مالك: "حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع في كلام العرب قبل دخول "إن" كقول الشاعر:

نَحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندَك راضٍ، والرّأيُ مُختلفُ(٥)

وبعد دخولها كقول الآخر:

خليلي هل طبٌ فإنّي وأنتما وإنْ لم تَبُوحَا بالهوَى دَنِفَانِ"(٦)

الوجه الثالث: أن يكون " الصابئون " مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف، من غير أن ينوى بهذا المبتدأ التأخير، وهذا المذهب كمذهب سيبويه والخليل إلا أن الفرق بينهما نية التأخير وعدمها[٧].

---

(١) ينظر: الفريد ٦٤/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٨١/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٣/١ .

(٣) ينظر: الدار المصون ٣٥٩/٤، وينظر: هشام بن معاوية الضرير حياته، آراؤه ومنهجه ١٧٠ .

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٣/١.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) شرح التسهيل ٥٠/٢.

(٧) ينظر: التبيان ٤٥١/١، والدر المصون ٣٦٠/٤.

وهذا الوجه ضعيف عند العكبري لما فيه من لزوم الحذف والفصل[١].

الوجه الرابع: أن يكون " الصابئون " معطوفاً على الضمير المرفوع في "هادوا" ويكون "هادوا" بمعنى: "تابوا" من قوله تعالى: (إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ) [٢]،لا من اليهودية، وهو مذهب الكسائي [٣]، ونسب للأخفش أيضاً[٤].

ورد هذا الوجه من جهة المعنى، ومن جهة الإعراب.

أما من جهة المعنى (فإن التفسير جاء بغير ذلك؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم [٥]، ثم ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن فله كذا فجعلهم يهوداً ونصارى[٦]).

ولو كانت " هادوا " بمعنى تابوا، وكانوا مؤمنين لما قال: إن آمنوا فلهم كذا[٧]، ثم لو قيل: إن "هادوا" باقية على معناها (من اليهودية) والصابئون معطوفا على الضمير فيها لكان خطأ أيضاً؛ لأن

---

(١) ينظر التبيان ٤٥١/١.

(٢) سورة الأعراف آية ١٥٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٢/١.

(٤) ينظر: الفريد ١٦٣/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٦/٦.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤٣٢/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣١٢/١.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩٤/٢.

المعطوف شريك المعطوف عليه[١]، فيوجب أن يكون الصابئون هودا وليس كذلك[٢].

وأما من جهة الإعراب: فإن العطف على الضمير المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التوكيد قبيح عند بعض النحويين[٣].

الوجه الخامس: أن " إن " في الآية بمعنى " نعم " فلا تكون عاملة ويكون قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا) في موضع رفع والصابئون معطوفاً عليه[٤].

وضعف هذا الوجه بحجة أن هذا الاستعمال فيه خلاف بين النحويين[٥]، ثم أنه لو ثبت ذلك في كلام العرب فإنه لابد لـ "إن" من شيء يتقدمها تكون تصديقا له، فهي لا تكون ابتدائية أول الكلام دون أن تكون جوابًا لكلام سابق[٦].

الوجه السادس: أن رفع "الصابئين" إنما جاء على لغة بني الحارث بن كعب الذين يقولون: رأيت الزيدان، ومررت بالزيدان[٧]،

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢، والبيان ٤٥١/١.

(٣) ينظر الإنصاف ٤٧٤/٢، ٤٧٨.

(٤) ينظر: المجرور الوجيز ١٥٨/٥، والبيان ٣٠٠/١.

(٥) ينظر: الفريد ٦٤/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥٣١/٣.

(٧) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣٢/١.

بقلب الياء ألفاً، لانفتاح ما قبلها فقط، ولا يعتبرون حركتها في نفسها، وإنما يكتفون عند القلب بأحد الشرطين، لأنهم لا يعملون "إن" وهذا محكي عنهم في التثنية دون الجمع الصحيح[١].

وقد وصف العكبري هذا الوجه بالبعد[٢]، وضعفه الهمذاني لقلته وقلة المستعملين له[٣].

الوجه السابع: أن تكون النون في "الصابئون" هي حرف الإعراب لا الواو، فتكون علامة النصب فتحه النون كما هي في:"الزيتون وعربون[٤]".

قال العكبري: " فإن قيل: فأبو علي إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو، قيل: قد أجازه غيره[٥]، والقياس لا يدفعه[٦] ".

وأما قول بعض العرب: " أنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان " فقد ذكر سيبويه أنه من باب الغلط قال: "واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه الابتداء فيرى أنه قال: هم كما قال:

---

(١) ينظر: البيان ٣٠٠/١، ٣١٠.

(٢) ينظر: التبيان ٤٥٢/١.

(٣) ينظر: الفريد ٦٤/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٦١/٤.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٣٢/٣، وشرح المفصل ١١/٥، ١٢.

(٦))التبيان ٤٥٢/١.

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك"[١].

ولم يرض ابن مالك بهذا التوجيه الذي أورده سيبويه، فإنه قال: "لو جاز غلط العربي المطبوع على العربية كزهير قائل هذا البيت[٢] لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع وسيبويه موافق على هذا"[٣].

وخرج قولهم: " إنهم أجمعون ذاهبون "على إرادة: أنهم هم أجمعون ذاهبون ويكون "هم" مبتدأ، و " أجمعون " توكيدا، و "ذاهبون" خبر المبتدأ، ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف وتبقي صفته[٤].

ولكن سيبويه لم يقصد حقيقة ألفاظ، وإنما قصد بالغلط التوهم، وهو توهم عدم ذكر "إن" في قولهم: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيد ذاهبان" وإنما سماه سيبويه غلطًا؛ لأنه على خلاف القياس

---

(١) الكتاب ٢٨٥/١.

(٢) الذي أورده سيبويه في النص السابق .

(٣) شرح التسهيل ٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥١٥/١.

واستعمال الفصحاء[١]، وما ورد من هذا قليل يحفظ، ولا يقاس عليه[٢].

وأما قول الكوفيين بأنه قد تم الإجماع على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" فكذلك مع "إن" فقد رد بما يلي:

أولاً: إن عمل " لا " مقصور على الاسم دون الخبر، فيكون المعطوف كالمستأنف بخلاف "إن" فلم يجتمع عاملان، فجاز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" دون "إن" [٣].

ثانيًا: أنه لو سلم أن " لا " تعمل في الخبر كما عملت في الاسم كـ"إن" فإنه إنما جاز العطف معها؛ لأنها ركبت مع الاسم النكرة بعدها فجعلا كالشيء الواحد، فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان فهما في الموضع رفع، فيحمل المعطوف على موضعها كما تحمل الصفة، وأما " إن " فإنها لا تركب مع الاسم بعدها، فيجتمع في الخبر عاملان، وذلك لا يجوز، فبان الفرق بينهما[٤].

والراجح عندي أنه يجوز العطف بالرفع على اسم " إن " وإن لم يتم الخبر؛ لورود ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢.

(٢) ينظر: أسرار العربية ١٥٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ١٩٤/١، والتبيين ٣٤٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٩٥/١، والتبيين ٣٤٦.

الخاتمة

بعد رحلة طويلة مع الجامي وفوائده حاول البحث فيها رصد آراؤه النحوية والصرفية توصل إلى عدد من النتائج أهمها:

- **أن الفوائد الضيائية تمثل مجموعة من الآراء النحوية والصرفية التي اختارها الجامي ورجحها من بين آراء العلماء.**
- **تعرض الجامي لبعض المسائل اللغوية أو للحديث عن الشعر وعروضه وقوافيه وضروراته.**
- **تبين للباحث من خلال عرضه للقضايا السابقة أن الفوائد الضيائية لم تكن نحوية خالصة، وإنما هي خليط من النحو والصرف واللغة.**
- **بلغت القضايا التي ذكرها الباحث في دراسته ثمانية قضايا وافق فيها الجامي البصريين في بعضها، ووافق الكوفيين في بعضها الآخر.**

المصادر والمراجع

- **الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ.**
- **الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.**
- **الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: د. عبد المحسن الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.**
- **إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.**
- **ألفية ابن مالك، الرياض، دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.**
- **أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الشجري، تحقيق: د: محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.**
- **أمالي الشريف المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٨٧هـ.**
- **الأمالي النحوية، ابن الحاجب، تحقيق: هاني حسن حمودي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.**
- **الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٨٢م.**

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق: د. مصطفى النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، بيروت، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، د.ت.
- تحصيل عين الذهب، يوسف بن سليمان الشنتمري، مطبوع بهامش كتاب سيبويه، بولاق، ١٣١٧هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، بيروت، دار الفكر، د.ت.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م
- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط٢، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٧هـ.
- التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف المطوع، القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق: محمد علي القاسم، ط٢، دمشق، دار القلم، ١٤٠٦هـ.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٩م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٩٢م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ديوان جرير بن عطية، بيروت، دار صادرن د.ت.
- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت، دار صادر، د.ت.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، القاهرة، دار الفكر للطباعة ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ.
- شرح ألفية ابن معطي، ابن القواس الموصلي، تحقيق: علي موسى الشويلي، الرياض، مكتبة الخريبي، ١٤٠٥هـ.
- شرح الأشموني بحاشية الصبان، بيروت، دار الفكر، د.ت.

- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، بغداد، ١٤٠٠هـ، عالم الكتب، ط١ن بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: علم محمد معوض، وعادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد الضرير، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، طبع عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب، للموصلي، تحقيق: علي الشوتلي، الأردن، دار الأمل، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، د.ت.

- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتخب الهمذاني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، الدوحة، دار فؤاد علي مخيمر، ١٤١١هـ.
- الكامل للمبرد تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، وعبد الله النبهان، بيروت، دار الفكر، ١٤١٦هـ- ١٩٥٥م.
- لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر، د.ت.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- المحرر الوجيز، عبد الحق بن عطية، تحقيق: المجلس الأعلى بفاس، ط٢، المغرب، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- المذكر والمؤنث، أبو العباس المبرد، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة، ١٩٧٠م.

- **المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.**
- **مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.**
- **معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ط٣، عالم الكتب، بيروت، د.ت.**
- **المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.**
- **الملخص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.**
- **الموجز، لأبي بكر السراج، تحقيق: محمد محمد سعيد، مطبعة الأمانة، مصر،١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.**
- **هشام بن معاوية الضرير، حياته، آراؤه ومنهجه، د. تركي بن سهو العتيبي، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.**
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ.**